الصباح الاقتصادية
12
العدد 3255 - السنة الحادية عشرة
الجمعة 21 ربيع الآخر 1440 - الموافق 28 ديسمبر 2018
Friday 28 December 2018 - No.3255 - 11 th Year

«العام» يرتفع 12.04 نقطة

# مؤشرات البورصة تختتم جلسات الأسبوع باللون الأخضر

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة

انهت البورصة تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام نحو 12ر04 نقطة ليبلغ مستوى 5071ر31 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر24 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 120ر9 مليون سهم تمت من خلال 4994 صفقة نقدية بقيمة 16ر9 مليون دينار كويتي (نحو 55ر77 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 15ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 4715ر2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر33 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 86ر4 مليون سهم تمت عبر 2932 صفقة نقدية بقيمة 5ر7 مليون دينار (نحو 18ر81مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 10ر18 نقطة ليصل إلى مستوى 5267 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر19 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34ر1 مليون سهم تمت عبر 2062 صفقة بقيمة 11ر19 مليون دينار (نحو 36ر92 مليون دولار).

وكانت شركات (إيفا) و(عربي ق) و(مشاعر) و(م سلطان) و(الخليجي) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (اعيان) و(مشاعر) و(جي اف اتش) و(بتروجلف) و(الامتياز) الأكثر تداولا أما الأكثر انخفاضا فكانت (الأنظمة) و(بيت الطاقة) و(منازل) و(بوبيان دق) و(نجارة).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشأن معلومات جوهرية من شركة (صكوك) القابضة عن سداد كامل مديونيتها وتكاليف التمويل حتى 31 ديسمبر الجاري مع أحد البنوك المحلية والبالغة 3ر4 مليون دينار (نحو 11ر22 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (بوتيكاب للاستثمار والتمويل) بشأن تلقيها عرض شراء شركة تابعة وإفصاح معلومات جوهرية من شركة (بيت الاستثمار الخليجي) حول تأجيل تأكيد الجدول الزمني الخاص بنموذج الإفصاح عن استحقاقات الأسهم.

وشهدت الجلسة إعلانا عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة (القرين لصناعة الكيماويات البترولية) وإعلان بشأن الموافقة على تجديد حق شراء أو بيع أسهم شركة (بوبيان للبتروكيماويات).

كما شهدت الجلسة إعلان وقف التداول بأسهم شركة (نور) بناء على طلب الشركة وإفصاح معلومات جوهرية بشأن تحديد الجدول الزمني لاستحقاقات أسهم زيادة رأس مال شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك).

وشهدت الجلسة أيضا إفصاح معلومات جوهرية بشأن إتمام بنك برقان لإجراءات الاكتتاب الخاص بسندات غير مضمونة علاوة على إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق الأول منها يستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي - الثاني - الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات - الثالث - فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

بالتعاون مع محافظة حولي

# البنك التجاري يساهم في توفير جهاز برايل لجمعية المكفوفين الكويتية

البنك التجاري

قام البنك التجاري الكويتي بالتعاون مع محافظة حولي بالتبرع لجمعية المكفوفين الكويتية (بجهاز برايل سينس بولاريس) لتلبية احتياجات ذوي الإعاقة البصرية ومساعدتهم على التعلم. وتأتي هذه المبادرة استكمالا للترتيبات التي قام بها البنك مسبقا مع محافظات الكويت ومنها محافظة حولي بهدف تقديم كافة سبل الرعاية والدعم والمساندة للفعاليات المجتمعية التي تنظمها محافظات الكويت والتي تصب جميعها في توفير الدعم والمساندة لكافة فئات المجتمع ولذوي الاحتياجات الخاصة وتهدف إلى ترسيخ الوعي بأهمية مساعدة هذه الشريحة على التغلب على الإعاقة. وفي هذا السياق قالت نائبة المدير العام - قطاع التواصل المؤسسي - أماني الورع «يحرص البنك التجاري الكويتي على تأصيل النظرة الإيجابية تجاه فئات المجتمع كافة وذوي الإعاقة البصرية بصفة خاصة بتوفير كافة سبل الدعم والرعاية الكفيلة بمنح هذه الفئة فرص الانخراط ضمن نسيج المجتمع وتأهيلهم للتغلب على الإعاقة». وتابعت أماني الورع منوهة بأن البنك لا يتوانى عن المشاركة في دعم الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والخيرية التي تقوم على تنظيمها مؤسسات المجتمع المدني غير الهادفة للربح ومنها محافظات الكويت، والتي من شأنها دعم التواصل بين البنك والمؤسسات الاجتماعية التي تخدم أفراد المجتمع في إطار مسئوليته الاجتماعية.

وفي الختام تقدمت إدارة جمعية المكفوفين الكويتية بالشكر الجزيل من البنك التجاري الكويتي ومن إدارة محافظة حولي على هذه البادرة الطيبة التي ساهمت في تمكين ذوي الإعاقة البصرية من القراءة، متمنين للجميع التوفيق والنجاح في مساعيهم النبيلة وعملهم الدؤوب لخدمة كافة فئات المجتمع.

نهدف إلى إعادة تأهيله وإدخاله إلى سوق العمل بثوب جديد

# «خبرات»: المتقاعدون الكويتيون يمثلون رأس مال بشري وقوة عاملة ينبغي استثمارها

جانب من فعاليات البرنامج التدريبي

قال رئيس ومؤسس المشروع الوطني للمتقاعدين الكويتيين (خبرات) الدكتور صلاح العبدالجادر إن نحو 10 في المئة من المواطنين الكويتيين متقاعدون ولديهم طاقات وخبرات مميزة يمكن الاستفادة منها وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك في تصريح أدلى به العبدالجادر أمس الخميس عقب اختتام البرنامج التدريبي المعنون (تدريب المدربين في مجال ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) الذي تنظمه المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع (خبرات) واستمر أسبوعين.

وأكد العبدالجادر أن المتقاعدين الكويتيين يمثلون رأس مال بشري وقوة عاملة ينبغي استثمارها إذ يقدر عددهم بنحو 126 الف متقاعد كويتي.

وتابع «نهدف الى إعادة تاهيل المتقاعد وإدخاله الى سوق العمل بثوب جديد وقوة وعزم ومهارة أكثر» مشددا على حرص (خبرات) على تنفيذ اهداف خطة التنمية ورؤية (كويت جديدة 2035) وتحقيق الرؤية الأميرية السامية المعنية بتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري.

وأوضح ان البرنامج يأتي في إطار مذكرة التفاهم الموقعة مع المعهد في يوليو الماضي والهادفة إلى تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني عبر بناء القدرات الوطنية وتدريبها.

ونوه بدور المعهد العربي للتخطيط «الفاعل والمؤثر» في المجال التنموي في الكويت ومختلف الدول العربية نظرا لما يمتلكه من إمكانيات وكفاءات مميزة لها باع طويل في الادارة والتخطيط والتنمية.

من جهته أكد مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة التابع للمعهد الدكتور إيهاب مقابلة في تصريح مماثل ل(كونا) أهمية نشر ثقافة ريادة الاعمال والعمل الحر لدى المواطنين الكويتيين والعرب على حد سواء لتعزيز جهود التنمية البشرية واستدامة التنمية المجتمعية.

وأضاف مقابلة أن البرنامج يهدف الى توفير شبكة من المدربين المعتمدين في مجال ريادة الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول العربية إضافة الى سعيه لبناء قدرات العاملين في المؤسسات المعنية بريادة الاعمال وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقال إن البرنامج يهدف أيضا الى إيجاد آلية مناسبة لضمان إستدامة جهود بناء قدرات رواد الاعمال وتمكين الشباب والمرأة إضافة الى تقديم الدعم للمبدعين والمبتكرين والمخترعين من الخريجين الجدد وطلبة الجامعات والباحثين عن عمل.

يذكر أن المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت هو مؤسسة عربية اقليمية مستقلة غير ربحية تأسست عام 1972 وتهدف الى دعم جهود التنمية في الدول العربية من خلال المساهمة في بناء القدرات البشرية الوطنية وتعزيز الاداء المؤسسي.

# «أو تي سي» يشهد 26 صفقة بـ 46.4 ألف دينار خلال 5 جلسات

شهد السوق الكويتي لتداول الأوراق المالية غير المدرجة (أو تي سي) خلال خمس جلسات أسبوعية تداول 679ر7 الف سهم بقيمة 46ر4 الف دينار كويتي (نحو 153ر12 الف دولار أمريكي) تمت عبر 26 صفقة.

وشهدت شاشة تداولات الصفقات الخاصة حركة تداول على 18 شركة بكميات اسهم 9ر9 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 349ر8 الف دينار (نحو 1ر1 مليون دولار). وسوق (أو تي سي) نظام عملت بورصة الكويت على ابتكاره ليخدم جميع المتعاملين في الأوراق المالية غير المدرجة بهدف خلق منصة تداول ممكنة بالكامل تتسم بالمصداقية والعدالة وهو نظام إلكتروني حديث لتداول الأوراق المالية غير المدرجة في السوق الرسمي ويعد الأول على مستوى منطقة الخليج العربي.

واستحدثت بورصة الكويت هذا النظام لتداول الأوراق المالية غير المدرجة وإجراء تعديلات شملت إدخال الميكنة الكاملة على هذا النظام وتطوير آلية عمله والضوابط والنظم الخاصة به وسد الثغرات القانونية التي كانت تواجه الآلية السابقة.

# «لجنة تحسين بيئة الأعمال» تحمل الأمال المنشودة لزيادة الاستثمارات وتحقيق التنويع الاقتصادي بالبلاد

يقع على عاتق أعضاء (اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية في الكويت) التي حفلت بدعم قوي من (البنك الدولي) وأقرها مجلس الوزراء اعباء كبيرة في تنفيذ الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال (برنامج تحسين) في البلاد.

وتضطلع اللجنة بمهام كثيرة تشمل تكثيف جهود تحسين بيئة الأعمال عبر تفعيل آليات التنسيق والتعاون القائمة بين الجهات الحكومية المعنية وتعزيز دور فرق العمل الخاصة بمكونات مؤشر سهولة ممارسة انشطة الأعمال للمضي قدما إلى المرحلة المقبلة التي ستشهد المزيد من التوافق في آليات العمل وتوثيق الإصلاحات ومتابعتها.

وحققت اللجنة مكتسبات في تقرير ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 الصادر عن مجموعة البنك الدولي في نهاية شهر أكتوبر الماضي وسجلت الكويت فيه تقدما ملموسا في ثلاثة مؤشرات الا ان العمل المطلوب انجازه مازال ضخما بسبب كثافة المهمات والأعمال المطلوب انجازها تحضيرا للتقرير المقبل المزمع نشره في عام 2019.

وركز التقرير الأخير لممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 في محوره الرئيسي على (التدريب من أجل الإصلاح) لتحقيق كفاءة تقديم الخدمات وتعزيز الإنتاجية على نحو يضمن انعكاسه إيجابيا على تحسين بيئة الأعمال بهدف زيادة الاستثمارات وتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود.

وفي هذا السياق قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي الدكتور خالد مهدي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) اليوم الخميس إن جدول أعمال برنامج تحسين بيئة الأعمال في الكويت ممتلئ ولديه العديد من المتطلبات الجاري تنفيذها لتحقيق المزيد من التحسن في تقرير مجموعة البنك الدولي.

وأضاف مهدي أن جدول أعمال البرنامج يتضمن مجموعة من التشريعات كقانون الإعسار وقانون التيسير الائتماني وغيرها من التشريعات.

وأكد أن ربط الجهات الحكومية بعضها ببعض إلكترونيا ينعكس أيضا على بيئة الأعمال في الكويت لافتا إلى وجود تزايد ملحوظ لعمليات الربط الالكتروني فيما بين الجهات الحكومية.

وأشار إلى أنه عند ربط التخليص الجمركي إلكترونيا فان انعكاس ذلك سيكون كبيرا على مؤشر سهولة الأعمال ايضا فضلا عن تقليص أيام التخليص الجمركي.ورأى أن الإدارة العامة للجمارك الكويتية حققت إنجازات كبيرة في هذا الشان خلال الفترة الماضية إلا أن معظم انجازاتها لم يدخل في تصنيف تقرير ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 إذ إن التقرير يستمد بياناته حتى نهاية شهر مايو من كل عام ويصدر في شهر أكتوبر.

وقال إنه من المتوقع أن تتضح انجازات (الجمارك) التي حققتها خلال الفترة ما بين مايو وأكتوبر الماضيين في التقرير المقبل لممارسة انشطة الأعمال 2020.

وأفاد بأن متطلبات التقرير تتضمن انظمة وتشريعات ومدى رضا القطاع الخاص على تطبيق هذه المتطلبات معتبرا أن هناك تغيرا في منهجية إعداد التقرير من البنك الدولي إذ بات يركز اكثر على مدى قرب الحكومات من اكثر الانظمة تطورا في تسهيل الأعمال.

وذكر أن الدول التي تسعى إلى تحسين تصنيفها في هذا المؤشر تحتاج إلى السيولة والاستثمارات الأجنبية وتدفق راس المال في حين يعود تركيز الكويت على تحسين تصنيفها في مؤشر ممارسة انشطة الأعمال إلى سعيها لتحقيق الافضل وتطبيق افضل الممارسات الدولية في كل المؤشرات.

واوضح ان ترتيب الكويت في تقرير ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 تقدم في مجال بدء النشاط التجاري وحماية المستثمرين الاقلية كما تحسنت مرتبة الكويت في مجال الحصول على الكهرباء.

وكان الممثل المقيم للبنك الدولي في الكويت غسان الخوجة اعتبر في بيان سابق عن تقرير ممارسة الأعمال 2019 «انه في الوقت الذي حققت فيه الكويت تحسنا ملحوظا في تقرير ممارسة انشطة الأعمال لعام 2019 فان عملية الإصلاح الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال فيها لا تزال في مراحلها الأولى».

وأضاف الخوجة ان عملية الإصلاح الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال في الكويت تتطلب تعاونا مستمرا بين الهيئات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني لتنفيذ الإجراءات المعتمدة في الأجندة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال.

وكانت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية اعلنت في اكتوبر الماضي «أن الكويت اثبتت اتجاه التحسن في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال 2019 وحققت تحسنا في الرصيد المسجل في التقرير».

واشارت الهيئة الى «أن هذه التطورات تاتي نتيجة احتساب الإصلاحات التي تمت خلال الفترة الممتدة من 2 يونيو 2017 إلى مطلع مايو 2018» مبينة ان التقرير سجل إصلاحين رئيسيين في بيئة الأعمال في الكويت.

واقادت بأن جهود الإصلاحات التي نفذتها (بلدية الكويت) على سبيل المثال ساهمت في إحداث تحسينات إيجابية «وان كانت طفيفة في مكون استخراج تراخيص البناء».